

### بيان

بدعوة من المكتب الوطني وتنفيذاً للقرار المتخذ في اجتماعها ليوم الأحد 15 يوليوز 2018، عقدت اللجنة الإدارية اجتماعاً عادياً يوم الأحد 23 شتنبر 2018 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. في بداية الاجتماع وسعيًا من النقابة للحفاظ على التماسك التنظيمي وتجويد أداء جميع الأجهزة النقابية محلياً وجهوياً ووطنياً حتى تضطلع بدورها التاريخي، ذوداً عن المصالح المادية والمعنوية للأساتذة الباحثين ودفاعاً عن منظومة التكوين والبحث، اعتباراً لدورها المجتمعي كقوة اقتراحية تؤسس مواقفها بناءً على الرصد والدراسة،

#### صادقت اللجنة الإدارية بالإجماع على النظام الداخلي الجديد للنقابة الوطنية للتعليم العالي

الذي عُرض في اجتماع مجلس التنسيق الوطني المنعقد صبيحة يوم الأحد 23 شتنبر 2018، ذلك الاجتماع الذي تميز بحضور ومشاركة ممثلات وممثلي المكاتب المحلية والجهوية للنقابة الوطنية للتعليم العالي، قدمت خلاله عروض حول الدخول الجامعي والمشاكل المرتبطة به. ولقد أتى هذا النظام الداخلي للملاءمة مع التعديلات التي أدخلها المؤتمر الحادي عشر للنقابة الوطنية للتعليم العالي على القانون الأساسي للنقابة من جهة، ومن جهة أخرى لمعالجة بعض الثغرات في النظام الداخلي السابق. استأنفت بعد ذلك اللجنة الإدارية النقاش الذي انطلق في مجلس التنسيق الوطني عقب كلمة المكتب الوطني التي افتتحت أشغاله، حيث تطرقت بالتحليل الدقيق إلى الظروف المصاحبة للدخول الجامعي الحالي والذي لا يختلف عن سابقه من حيث ضعف التأطير البيداغوجي والإداري ونقص البنيات التحتية والتدني الكبير لمستوى الخدمات الاجتماعية والترفيهية المقدمة للطلبة. كما سجلت اللجنة الإدارية تميز هذا الدخول بتوسيع دائرة الاكتظاظ التي طالت المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود من جراء القرار القاضي برفع أعداد الطلبة المسجلين في غياب التدابير المصاحبة الضرورية على مستوى بنيات الاستقبال ومستوى التأطيرين، البيداغوجي والإداري.

من جهة أخرى أجمع أعضاء اللجنة الإدارية على تأكيد الموقف الثابت للنقابة الوطنية للتعليم العالي الراض للترجع عن مجانية التعليم المبرمج في مشروع القانون الإطار وسعيهم للعمل على تعبئة القوى الوطنية وكل مكونات المجتمع المدني المهمة بالقضية الوطنية الكبرى للتربية والتكوين من أجل مواجهة حازمة لمحاولة الإجهاز على مكتسب المجانية باعتبارها آلية من آليات تحقيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ فرص المواطنين، وأحد الحقوق الأساسية في مفهوم المواطنة والانتماء للمجموعة الوطنية، وكذلك من أجل المساهمة الوازنة والفعالة في النقاش الوطني الذي سوف ينطلق حول موضوع مشروع القانون السالف الذكر من أجل العمل على رفضه بالصيغة الحالية المعبرة عن اختيارات مؤطرة بالمقاربة المحاسبية المالية والرامية لتراجع الدولة عن دورها الراعي للمرفق العمومي للتربية والتكوين.

ومن منطلق طبيعة النقابة الوطنية للتعليم العالي التي شكلت دوماً إطاراً للدراسة والاقتراح والدفاع عن منظومة التكوين والبحث العلمي باستقلالية تامة عن أي توجه فكري أو سياسي أو عقائدي، وإطاراً للعمل على تحقيق المطالب المشروعة للأساتذة الباحثين، واعتباراً لدورها كنقابة مواطنة ولموقعها كقوة اقتراحية، فإن اللجنة الإدارية تؤكد بأن النقابة الوطنية للتعليم العالي ستعمل على رصد ومواجهة الاختيارات والتدابير التي تحيد عن المبادئ الأساسية التي يتعين مراعاتها من أجل الحفاظ على طابع المرفق العمومي للتربية والتكوين، وعلى مجانية التعليم والتكوين، وسمو الشهادة الوطنية حتى ينحصر دور المؤسسات الخاصة في التكوين بالأداء وتفادي انزلاقها إلى مؤسسات للمال مقابل الشهادة.

كما تدعو الوزارة للالتزام باتفاق 26 يوليوز 2018 مع النقابة الوطنية للتعليم العالي والإسراع بتمكين المكتب الوطني من مشاريع المراسيم المتعلقة بإحداث الدرجة دال في إطار "أستاذ مؤهل" و "أستاذ التعليم العالي" وكذا الدرجة الاستثنائية في إطار "أستاذ التعليم العالي"، ومرسوم رفع حالة الاستثناء عن الأساتذة الباحثين حملة الدكتوراه الفرنسية، مع الأخذ بعين الاعتبار لمضمون الملف المطلي المصادق عليه في المؤتمر الوطني الأخير، واستئناف عمل اللجنة المشتركة الخاصة بالقانون الأساسي للأساتذة الباحثين، معتبرة أن هذا الإسراع يندرج في إطار دينامية الإصلاح لمنظومة التربية والتكوين المجمع حوله وطنياً والذي أصبح عنواناً رسمياً للدخول المدرسي والجامعي الحالي. كما تحذر من التبعات الحرجة التي قد تنجم عن أي تماطل أو تسويق ومن آثاره السلبية على الدينامية المذكورة.

وفي هذا الصدد فإن اللجنة الإدارية تجدد تحذيرها من محدودية آثار المبادرات التجزئية في مقاربة الإصلاح الشمولي الضروري لمنظومة التربية والتكوين، معتبرة أي مبادرة فوقية من الوزارة الوصية هدرا للوقت وإخلاقاً بمضمون البلاغ المشترك ليوم 13 أكتوبر 2017، الذي نص على إطلاق ورش الإصلاح الشمولي بالإشراك الواسع للأساتذة الباحثين انطلاقاً من الشعب. كما تطرقت اللجنة الإدارية إلى الحملة المغرضة التي تعرضت لها الجامعة العمومية في الأيام الأخيرة من طرف بعض المنابر الإعلامية وبعض الأقسام الرخيصة، مستغلة في ذلك بعض الحوادث العرضية التي لا يخلو منها أي جسم مهيكلا ولا أي قطاع، في محاولة يائسة للنيل من الوضع الاعتباري داخل المجتمع للأساتذة بوجه عام ولأساتذة التعليم العالي على وجه الخصوص. وإذ تذكر اللجنة الإدارية بالموقف الثابت للنقابة الوطنية للتعليم العالي ضد الفساد وممتهنيه أياً كان مصدره، فإنها تعتبر تحامل بعض الجهات على الأساتذة الباحثين ومحاولتها تشويه صورة الجامعة العمومية وبعث اليأس حيال المرفق العمومي للتربية والتكوين لدى المواطنين، خدمة للوبيات الريع والريح السريع العابثة في هذا المجال، ودفعاً للمواطنين نحو مؤسسات التعليم بالأداء. كما تستغرب اللجنة الإدارية للتصريحات المتسرفة لبعض المسؤولين السابقين في النقابة التي أضفت قسراً صبغة الظاهرة على حوادث عرضية محصورة في الزمان والمكان، وتعتبرها إخلالاً بواجب التحفظ الذي تفرضه أعراف وأخلاقيات العمل النقابي.

من جهة أخرى تحذر اللجنة الإدارية من الآثار الوخيمة لما أضحي يعرف بظاهرة الاستئساد لبعض المسؤولين الإداريين وإمعانهم في سلوك المزاجية والشطط في استعمال السلطة التدييرية لمؤسسات التعليم العالي والجامعات، وفي المضايقات المتكررة التي يتعرض لها الأساتذة الباحثون في بعض المؤسسات، وصلت حد التوقيف التعسفي أو المتابعات القضائية الكيدية. كما تطلب من المكتب الوطني العمل على تعبئة أكبر للأجهزة المحلية والجهوية للنقابة الوطنية للتعليم العالي لمواجهة هذه الظاهرة ودفع المسؤولين للتقيد بالمقتضيات القانونية في تحمل مسؤولياتهم بعيداً عن الشطط وعن الوشايات الكاذبة. وأخيراً تهيب اللجنة الإدارية بجميع الأساتذة الباحثين التعبئة من أجل الدفاع عن طابع المرفق العام للتربية والتكوين وعن الجامعة العمومية وعن مهنة الأستاذ الباحث والتصدي الحازم للحملات المغرضة التي تستهدفهم، كما تدعو جميع مناضلات ومناضلي النقابة الوطنية للتعليم العالي إلى الالتفاف حول نقابهم العتيدة.

حرر بالرباط يوم 23 شتنبر 2018

اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي

